المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/02/2016

25 ألف زائر لرواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمعرض الكتاب

الرباط: الأحداث المغربية

25 ألف شخص زاروا رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى 10 أيام من حياة الدورة الـ 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، التي انتهت أيوم الأحد الماضي، حيث احتضن ما يناهز 60 نشاطا تمحورت حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحملت شعار «إعاقة، حقوق ومواطنة».

وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ صادر عنه، أن الأنشطة الـ 60، عرفت مشاركة أزيد من 260 متدخلا مغربيا ودوليا منهم 150 متدخلا من 24 بلدا هي الأردن، أستراليا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، تركيا، البنين، تونس، رواندا، السلفادور، السينغال، العراق، الغابون، غانا، كينيا، فرنسا، فلسطين، ليبيا، مصر، المكسيك، بريطانيا، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية.

وصنع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالفعل الحدث ضمن فعاليات الدورة الـ 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدارالبيضاء وتفوقت مشاركته لهذه السنة عن سابقاتها في الدورات السابقة، من خلال برمجة مكثفة وغنية ومتنوعة، اقترحها رواقه وتوزعت على 3 فضاءات (فضاء النقاشات، المكتبة وفضاء التنشيط) فضلا عن حصص للتكوين في مجال القراءة السمعية وتقنية برايل نظمتها جمعية «رؤى» واستفاد منها أزيد من 400 شخص.

وفضلا عن الأنشطة المنظمة بالرواق، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان العديد من الأنشطة الموازية منها: يوم حول رياضات الأشخاص في وضعية إعاقة تم خلاله تكريم 16 رياضيا مغربيا من العديد من التخصصات الرياضية البرالمبية ومن الأولمبياد الخاص (التنس، كرة الريشة، ألعاب القوى...) بالإضافة إلى ورشة لفائدة الأطفال وكذا أيام السينما والإعاقة منظمة بمدينة الرباط بشراكة مع جمعية «هاندي فيلم» والتي حضرها أزيد من 500 متفرج.

وخلال أيام المعرض، عملت اللجان الجهوية لحقوق الإنسان على تعبئة نحو 100 منظمة عاملة في مجال الإعاقة، لا سيما الشبكات الجهوية والجمعيات المحلية وجمعيات عائلات ذوي الإعاقة من مختلف جهات التراب الوطني.

كما نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورشة دولية حول "الآلية المستقلة لتعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها ورصد تنفيذها" شارك فيها خبراء وممثلون عن العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتم خلالها استعراض الممارسات الفضلى في هذا المضمار وتجارب مؤسسات كل من السينغال وغانا والمكسيك والغابون والأردن.

التامك واليزمي يعيدان النظر في ظروف اعتقال الأشخاص في وضعية إعاقة

2/3605

توفير زنازن و ولوجيات واقتناء معدات خاصة بهذه الفئة وإشراكهم في الأنشطة

لكبير بن لكريم

كشف بلاغ مشترك بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه استنادا الى المقتضيات الدستورية التي تؤكد على ضرورة السهر على «إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من اعاقة جسدية أو حسية حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتيعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع» فقد قرر الطرفان إعداد خطة مشتركة لإرساء آليات واجراءات كفيلة بتحسين ظروف اعتقال هذه الفئة من النزلاء.وارتباطا بذلك عممت المندوبية العامة، دورية في الموضوع على جميع المديرين الجهويين ومديري المؤسسات السجنية تحثهم على ايلاء الموضوع العناية اللازمة وعلى اعتماد كل الاجراءات الكفيلة بتمتيع هذه الفئة من النزلاء بحقوقهم الأساسية والاستجابة لحاجاتهم الخصوصية بما يتلاءم وروح القانون وكذا الإمكانيات المتاحة والأهداف المنشودة.

ودعت مندوبية السجون مدراءها الجهويين، إلى وجوب اتخاذ الاجراءات الممكنة لاستفادة هذه الفئة من النزلاء من حقوقهم الأساسية ومن الخدمات الواجبة لهم بما فيها مشاركتهم واستفادتهم من البرامج الصحية والأنشطة التربوية.

وحثت على العمل على تهيئ بنايات المؤسسات السجنية حسب الإمكانيات المتاحة لجعلها أحسن ولوجية وملاءمة لحاجيات الأشخاص في وضعية اعاقة؛وايواء هؤلاء السجناء بأحياء وزنازن وغرف تناسب حاجاتهم وخصوصياتهم ؛و-اقتناء معينات ومعدات تقنية ملائمة لهذه الفئة من الأشخاص؛وتأهيل وسائل النقل عند الترحيل الإداري أو القضائي لتلائم خصوصيتهم عند الحاجة .وشددت المندوبية في بلاغها على إشراكهم في حدود المستطاع بالبرامج التربوية والأنشطة الثقافية والرياضية، والتنسيق في ذلك مع المصالح الحكومية الوصية محليا وجهويا وكذا مع الجمعيات المختصة أو المهتمة.

كما تقرر إحداث ولوجيات بالمرافق الإدارية وبالمرافق التي يرتادها الزوار،في هذا الصدد، الى العمل على اذكاء الوعي التام بحاجيات وخصوصيات هذه الفئة من السجناء بين صفوف الموظفين، والنزلاء على حد سواء، وإعمال مبدأ التمييز الإيجابي لصالح هذه الفئة من السجناء عند تمكينهم من الحقوق الأساسية والخدمات الاجتماعية الواجبة، وفق ما يمنحهم نوعا من الأفضلية في التعامل ووفق ما تتطلبه احتياجاتهم وفي حدود ما يتناسب وروح القانون.

ويعود هذا الإلتفات لهذه الفئة من النزلاء إلى إلى الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في هذا الإطار وانخراطها التام والإرادي في المنظومة الحقوقية الدولية ؛ وإلى التعاون المشترك والموصول بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والقناعة الراسخة لديهما بخصوص ضرورة العناية بظروف اعتقال هذه الفئة من النزلاء وتمتيعهم بحقوقهم الأساسية وتمكينهم من الخدمات الواجبة لهم وبشأن توفير الضمانات الكفيلة بترسيخ هذه الحقوق والخدمات قانونا وممارسة.

تقديم دليل التربية على قيم المواطنة وحقوق الإنسان في مدارس جهة تادلة- أزيلال

93/16

بني ملال: **محمد رفيق**

احتضنت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، لجهة تادلة-أزيلال، يوم 18 فبراير الجاري، لقاء لتقديم دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، لمنسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بأقاليم بني ملال، وأزيلال والفقيه بن صالح.

وفي كلمة له بالمناسبة، أكد علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، أن اللقاء يأتي لتقديم دليل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ويتضمن مدخلا تمهيديا إلى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ومدخلا إلى الحياة المدرسية ومكوناتها وأنشطتها والأندية التربوية ومبادئها وأهدافها، بالإضافة إلى عدد من الملاحق، التي وضعها الدليل رهن إشارة الأطر التربوية والإدارية، لتأطير عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. وأشار إلى أن الدليل أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويتوخى منه أن يكون دليلا عمليا لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، دون إغفال باقي الأندية الأخرى التي يمكن أن تستفيد منه من الناحية المنهجية أو من ناحية الهيكلة، مبرزا أن الدليل يرتكز على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان في إطارها المرجعي والمعياري، ويكرس فكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

واعتبر أن الفضاء التعليمي هو الفضاء الأنسب لزرع قيم المواطنة وثقافة حقوق الإنسان، علاوة على كونه الفضاء الأمثل بالنظر إلى سن المتلقن، إضافة إلى العدد الهائل من المتمدرسين بالمغرب، والذي يقارب 8 ملايين، وهو ما يجعله فضاء خصبا لتلقي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. وأضاف البصراوي قائلا، «شاءت الظروف أن يتزامن تقديم الدليل مع التوجيهات الملكية السامية الموجهة لكل من وزير التربية الوطنية وحقوق الإنسان، ووزير الأوقاف، لمراجعة مضامين ومناهج التدريس، بهدف نشر قيم الإسلام الوسطي المعتدل».

من جهته أشار مومن طالب، مدير أكاديمية جهة تادلا- أزيلال، إلى أن اللقاء يأتي تفعيلا لبنود اتفاقية الشراكة، التي تربط الأكاديمية باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وتفعيلا لاستراتيجية الأكاديمية، الرامية إلى تطوير الحياة المدرسية وبلورة مهامها وأدوارها، لتسهم في التنشئة الاجتماعية للمتعلمين، تنشئة تقوم أساسا على تقوية شعورهم بالانتماء إلى وطنهم، والاعتزاز بهويتهم الإسلامية، مؤكدا في عرض كلمته، أنه تنفيذا لهذه الاستراتيجية، تم إحداث مؤسسة الإبداع الفني والأدبي التي تعتبر فضاء، يمكن المتعلمين والمتعلمات من ممارسة مختلف هواياتهم في شتى المجالات. يشار إلى أن اللقاء المنظم في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة والتعاون، الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، يهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي، عبر مختلف الأنشطة الصفية والمدمجة، إلى جانب اطلاع منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على التوجيهات والمستجدات التي جاء بها الدليل، الذي يسعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى اعتماده كإطار مرجعي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، على مستوى الأهداف والمرجعيات والمقاربات وآليات التنشيط، بهدف تقريب وتوحيد الرؤى ومنهجيات العمل، لتيسير الفهم والتواصل بين مختلف مكونات الأندية.

تقوم على مبدأ التمييز الإيجابي لصالح هذه الفئة

إجراءات لتمتيع السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة بالحقوق الأساسية

93/16/4

نورالدين عفير

عممت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أول أمس الاثنين، دورية على المديرين الجهويين ومديري المؤسسات السجنية، تحثهم على اعتماد إجراءات كفيلة بتمتيع السجناء ذوي الإعاقة الجسدية أو الحسية الحركية أو العقلية، بحقوقهم الأساسية، والاستجابة لحاجاتهم الخصوصية بما يتلاءم وروح القانون، وكذا الامكانيات المتاحة والأهداف المنشودة.

وذكر بلاغ المندوبية العامة، توصلت "المغربية" بنسخة منه، أنها دعت مدراء المديريات الجهوية والسجون إلى "اتخاذ الإجراءات الممكنة لاستفادة هذه الفئة من النزلاء من حقوقهم الأساسية، ومن الخدمات الواجبة لهم بما فيها مشاركتهم واستفادتهم من البرامج الصحية، والأنشطة التربوية، ومنها تهيئ بنايات المؤسسات السجنية حسب الإمكانيات المتاحة لجعلها أحسن ولوجية، وملاءمة لحاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة، وإيواء هؤلاء السجناء بأحياء وزنازين وغرف تناسب حاجاتهم وخصوصياتهم، واقتناء معدات تقنية ملائمة لهم، وتأهيل وسائل النقل عند الترحيل الإداري أو القضائي لتلائم خصوصيتهم عند الحاجة، مع إشراكهم في حدود المستطاع بالبرامج التربوية والأنشطة الثقافية والرياضية والتنسيق في ذلك مع المصالح الحكومية الوصية محليا وجهويا، وكذا مع الجمعيات المختصة أو المهتمة، وإحداث ولوجيات بالمرافق الإدارية وبالمرافق التي يرتادها الزوار".

وركزت الدورية على "إذكاء الوعي بحاجيات وخصوصيات هذه الفئة من السجناء بين صفوف الموظفين والنزلاء، وإعمال مبدأ التمييز الإيجابي لصالح هذه الفئة عند تمكينهم من الحقوق الأساسية والخدمات الاجتماعية الواجبة، وفق ما يمنحهم نوعا من الأفضلية في التعامل ووفق ما تتطلبه احتياجاتهم وفي حدود ما يتناسب وروح القانون".

كما ذكر ببلاغ مشترك بين المندوبية العامة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه تقرر إعداد خطة مشتركة لإرساء آليات وإجراءات كفيلة بتحسين ظروف اعتقال فئة النزلاء الذين يعانون إعاقة جسدية أو حسية حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية.

قوات الأمن المغربية والاسبانية تفكك خلية إرهابية تتبع تنظيم الدولة الإسلامية

محمود معروف FEBRUARY 23, 2016

الرباط – «القدس العربي»: اسفر التعاون المخابراتي المغربي الاسباني عن تفكيك خلية إرهابية ترتبط بتنظيم الدولة الاسلامية تنشط في مدينة سبتة المغربية التي تحتلها اسبانيا.

وقال بلاغ لوزارة الداخلية المغربية ارسل لـ«القدس العربي» إنه في ظل تنامي الخطر الإرهابي الذي يجسده ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية، على استقرار المملكة وحلفائها تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية، التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية DST) امس الثلاثاء 23 شباط/ فبراير، وبتنسيق مع المصالح الأمنية الاسبانية، من إيقاف أحد أفراد خلية إرهابية بفرخانة، نواحي الناظور، تزامناً مع اعتقال ثلاثة شركاء آخرين بمدينة سبتة.

وأوضح بلاغ الوزارة أن من بين الشركاء الثلاثة معتقلاً سابقاً بغوانتانامو سبق أن قاتل في صفوف تنظيم القاعدة بأفغانستان، وعنصراً آخر شقيق مقاتل نفذ سنة 2013 عملية انتحارية بواسطة شاحنة مفخخة ضد ثكنة عسكرية بسوريا، مشيراً إلى أن عناصر هذه الخلية الإرهابية كانوا ينشطون في استقطاب وتجنيد متطوعين للقتال في معسكرات ما يسمى بتنظيم «الدولة الإسلامية» بسوريا والعراق.

وأضاف أن هذه العملية الأمنية تندرج في إطار التعاون الأمني المشترك بين المصالح الأمنية المغربية والاسبانية، في ظل تنامي الخطر الإرهابي الذي يجسده ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية على استقرار المملكة وحلفائها.

ويشكل التعاون المخابراتي المغربي الاسباني في ميدان مكافحة الإرهاب والجماعات المتشددة ركناً اساسياً بالاستراتيجية الامنية المعتمدة بالبلدين.

وقالت وزارة الداخلية الاسبانية إن قوات الأمن الاسبانية والمغربية فككت خلية إرهابية إسلامية على ساحل البحر المتوسط شمال أفريقيا حيث اوردت الشرطة في بيان ان عناصر من اجهزة الاستخبارات في البلدين «نفذوا عند الفجر عملية للشرطة ضد الإرهاب الجهادي تم خلالها توقيف اربعة اشخاص» وتم إلقاء القبض على أربعة مشتبه بهم، من بينهم ثلاثة في مدينة سبتة والرابع في مدينة الناظور في المغرب كانوا يشكلون خلية لـ«التجنيد وتلقين العقيدة والتطرف».

وتابعت الشرطة ان مهمة الخلية كانت «تجنيد مقاتلين وارسالهم إلى صفوف تنظيم داعش الإرهابي» والبحث عن افراد «على استعداد لتنفيذ عمليات إرهابية في اي من البلدين باسم هذا التنظيم».

وتمحور التنسيق المخابراتي لمكافحة الإرهاب حول محور مباحثات اجراها بالرباط الوزير المغربي في وزارة الشؤون الداخلية، الشرقي الضريس، اول امس الاثنين بالرباط، مع وزير الخارجية العراقي، إبراهيم الجعفري، الذي يقوم حاليا بزيارة عمل للمغرب.

وقال المسؤول المغربي إنه تطرق مع الجعفري إلى مواضيع ذات صلة بصلاحيات وزارتي الداخلية في كلا البلدين، وضرورة التعاون، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وسبل مواجهة هذه الآفة العالمية.

وأضاف الضريس أن الوزير العراقي قدم لمحة عامة عن الوضع في العراق والمخاطر التي تواجه البلاد، مبرزاً أنهما تناولا أيضا التجربة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب والمقاربة التي تبناها المغرب في هذا المجال، والنتائج الإيجابية المسجلة من قبل الأجهزة الأمنية المغربية، لاسيما من حيث مقاربتها الاستشرافية والاستباقية.

وقال ابراهيم الجعفري إن آفة الإرهاب تهدد البشرية جمعاء، مؤكداً أنه «يجب علينا جميعاً مواجهة هذا الخطر» وقال الجعفري إن المباحثات كانت مثمرة وأن وجهات النظر كانت متقاربة، معربا عن رغبته في رؤية البلدين يتعاونان في مجال مكافحة الإرهاب.

من جهة اخرى حذرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من مخاطر الممارسات اللانسانية التي يتعرض لها معتقلون مغاربة اعتقلوا على خلفية مكافحة الإرهاب بعد هجمات إرهابية تعرضت لها مدينة الدار البيضاء يوم 16 ايار/ مايو 2013.

وطالبت الجمعية في رسالة مفتوحة إلى كل من رئيس الحكومة، ووزير العدل والحريات، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل العاجل للاستجابة لمطالب «معتقلي السلفية الجهادية» في مجموعة من سجون البلاد و«فتح تحقيق عاجل بشأن ما يتعرضون له من ممارسات لا إنسانية».

وقال أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في رسالته، إنه «لا بد من التدخل العاجل قصد حماية الحق في الحياة المنصوص عليه في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفي الدستور المغربي»، والإسراع في «إلزام المسؤولين المعنيين بالتعاطي الإيجابي مع المطالب المشروعة للمعتقلين المضربين عن الطعام، والتدخل العاجل لدى المندوب العام للسجون، لحمل الإدارات المحلية على وقف التضييق والتعسف ضدهم، واحترام حقوقهم وكرامتهم وكرامة عائلاتهم».

وشدد الناشط الحقوقي على ضرورة «فتح تحقيق عاجل بشأن ما يتعرض له هؤلاء المعتقلون من ممارسات لا إنسانية»، التي «تشكل انتهاكاً صريحاً لاتفاقية مناهضة التعذيب وكل ضروب سوء المعاملة، المصادق عليها من طرف المغرب، وللقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الصادرة عن الأمم المتحدة».

وأوضح الهايج أن العديد من معتقلي «السلفية الجهادية» انخرطوا في مجموعة من السجون في أشكال احتجاجية متنوعة، بدءا بتوجيه شكايات للمسؤولين، مرورا بخوض إضرابات لا محدودة أو إنذارية عن الطعام، والقيام باعتصام بشكل جماعي في مكان واحد، مع **تسليم الإدارة 3 مراسلات، مُوجّهة إلى كل من وزير العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبيّة العامة لإدارة السجون**، أو بإقدام البعض منهم على خياطة أفواههم، أو شرب سائل التنظيف «جافيل».

وأكدت الرسالة أن الغرض من هذه الأشكال الاحتجاجية هو لفت انتباه المسؤولين إلى مطالبهم «العادلة والمشروعة» التي «قابلتها إدارة السجن بالتهديد والوعيد والقمع، وإنزال العقوبات الانتقامية، كتنقيل البعض إلى سجون بعيدة عن أسرهم، عوض فتح الحوار والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة».

محمود معروف

http://www.alquds.co.uk/?p=487743

جمعية حقوقية تطالب بنكيران بحماية حياة سلفيين مغاربة

هسبريس – أمال كنين الثلاثاء 23 فبراير 2016 - 12:30

دقت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ناقوس الخطر بشأن ملف ما يسمى "معتقلي السلفية الجهادية"، مطالبة بالتدخل العاجل للاستجابة لمطالبهم بمجموعة من سجون المملكة، إضافة إلى "فتح تحقيق عاجل بشأن ما يتعرضون له من ممارسات لا إنسانية"، وذلك في رسالة موجهة إلى كل من رئيس الحكومة، ووزير العدل والحريات، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وقال أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في رسالته، إنه "لا بد من التدخل العاجل قصد حماية الحق في الحياة المنصوص عليه في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وكذا في الدستور المغربي"، مطالبا بالإسراع في "إلزام المسؤولين المعنيين بالتعاطي الإيجابي مع المطالب المشروعة للمعتقلين المضربين عن الطعام، والتدخل العاجل لدى المندوب العام للسجون، لحمل الإدارات المحلية على وقف التضييق والتعسف ضدهم، واحترام حقوقهم وكرامتهم وكرامة عائلاتهم".

وشدد الهايج في رسالته على ضرورة "فتح تحقيق عاجل بشأن ما يتعرض له هؤلاء المعتقلون من ممارسات لا إنسانية"، قائلا إنها "تشكل انتهاكا صريحا لاتفاقية مناهضة التعذيب وكل ضروب سوء المعاملة، المصادق عليها من طرف المغرب، وللقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الصادرة عن الأمم المتحدة".

وأوضح الهايج في رسالته أن العديد من معتقلي ما يسمى "السلفية الجهادية" انخرطوا في مجموعة من السجون في أشكال احتجاجية متنوعة، بدءا بتوجيه شكايات للمسؤولين، مرورا بخوض إضرابات لا محدودة أو إنذاريه عن الطعام، والقيام باعتصام بشكل جماعي في مكان واحد، مع تسليم الإدارة 3 مراسلات، مُوجّهة إلى كل من وزير العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبيّة العامة لإدارة السجون، أو بإقدام البعض منهم على خياطة أفواههم، أو شرب سائل التنظيف "جافيل".

وأكدت الرسالة أن الغرض من هذه الأشكال الاحتجاجية هو لفت انتباه المسؤولين إلى مطالبهم "العادلة والمشروعة"، من قبيل: "العزل عن سجناء الحق العام على مستوى السكن والزيارة، وعدم منع الأقارب من درجة الأصهار من الزيارة، وتوفير مؤونة غذائية متوازنة ونظيفة، والسماح بإدخال المؤونة الغذائية من خضروات وفواكه ولحوم، والتي منعت عنهم بشكل شبه شامل، وتوفير مكان للاستحمام".

وأبرز المصدر نفسه أن مطالب المعتقلين "قابلتها إدارة السجن بالتهديد والوعيد والقمع، وإنزال العقوبات الانتقامية، كتنقيل البعض إلى سجون بعيدة عن أسرهم، عوض فتح الحوار والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة".

http://www.hespress.com/societe/295853.html

اليزمي: المغرب يروم إدماج مهاجري جنوب . جنوب بسوق الشغل

هسبريس من إسبانيا الأربعاء 24 فبراير 2016 - 12:50

قال إدريس اليزمي، **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن الحقوق الثقافية، على الرغم من انتمائها إلى كتلة الحقوق البشرية غير القابلة للتجزيء، إلاّ أن تطور المجتمعات عمل على إنكارها من خلال تهميش التنوعات التاريخيّة، وإهمالها لفترة من الزمن**، بينها العقود الأخيرة، قبل أن تبرز تحركات لتكريس هذه الحقوق بعد موجات انتفاضات عبر ربوع المعمور.

مشاركة اليزمي بـ"عرض . إطار"، خلال افتتاح فعاليات اليوم الثاني من منتدى ""TANMIA، المنظّم من طرف مؤسسة "الثقافات الثلاث للبحر الأبيض المتوسط"، بإشبيليّة الإسبانيّة، بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، (مشاركته) أبرزت أن الرفض الذي مسّ الحقوق الثقافية أملته الضرورة التاريخيّة لتأسيس "الدول . الأمم"، مردفا أن " "Les états nationsاعتبرت التنوع والتعدد بمثابة تهديدات تمس بالوحدة، وفق مقاربة تجعل كلّ تميّز مرادفا للخطر على الكيانات السياسيّة.

"تعرف العشريّة الأخيرة من القرن الحالي طفرات للتنوع والتعدد، ويتأتى ذلك من ارتفاع وتيرة حركيّة البشر، ما يجرّ فعل التغيير على المجتمعات، مع تسجيل بضع استثناءات"، يقول اليزمي في مداخلته، قبل أن يسترسل: "إذا كان نزوح الناس مرتبطا بانقلابات جيُو . استراتيجيّة حاليا، كمثل ما يقبل عليه اللاجئون السوريون، فإنه ارتبط سابقا برحيل القوى الكولونياليّة عن مستعمراتها، ومن ذلك رحيل الأقدام السوداء عن الجزائر، وتحرك البرتغاليّين بعيدا عن الموزمبيق، وهم الذين لا يحملون من انتمائهم لأوروبا غير الجنسيّات، بينما كانوا ناقلين لتعابيرهم الثقافيّة صوب فضاءات عيشهم المستجدّة".

وحذّر رئيس ""CNDH، من وسط "رواق الحسن الثاني" بمنطقة " "EXPO92في مدينة إشبيليّة الأندلسيّة، من تداعيات "هجرات مناخيّة" يرتقب أن تنطلق من بلدان إفريقيّة مهدّدة بتغيرات مناخيّة شديدة الصعوبة، وشدّد على أن التغيرات ذاتها ستعصف بدول في فضاء الـ"باسيفيكْ"، ما سيحرك ساكنة المنطقة ذاتها، وفق التوقعات، ضمن موجات نزوح.

إدريس اليزمي انتقد التعاطي السابق الذي تعاملت به دول أوروبيّة في استقبالها الأيادي العاملة الأجنبيّة المسلمة، باعتبارها "شغّيلة وفدَت دون معتقداتها"، مبرزا أن ما جرى، في هذا الإطار، كان خطأ مؤثرا على التعايش، موردا أن "البعد الدينيّ للتعدد هو المأخوذ بعين الاعتبار في النقاشات المفتوحة بأوروبا بخصوص الإسلام، وهناك من يقول إن المسلمين غير قابلين للاندماج بالمرّة، وهذا مسّ صريح بثقافات الناس وما يؤمنون به"، ليدعو، بعدها، إلى المراهنة على التعايش الجيّد لإفراز الإغناء المفيد، قبل أن يثير الانتباه إلى وجود "تخفيف مجتمعات من التعدد" مقابل تمدّده صوب فضاءات أخرى، مستحضرا، كمثال على ذلك، أحوال الأقباط بمصر، ومسيحيّي الشرق الأوسط عموما.

المسؤول الأول عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تطرق إلى "حركيّة الطلبة" التي يعرفها العالم على أيدي من استفادوا من تكوينات بأوروبا قبل أن ينخرطوا في اشتغالات جامعة لدول عديدة، حيث الآلاف يعمدون، حاليا، إلى الانتقال يوميا بين ضفاف المنطقة المتوسطيّة، في إطار العولمة الاقتصاديّة. ثمّ وجه اليزمي دعوة إلى حكومات المغرب والجزائر وتونس من أجل "معرفة كيفيّة التعايش مع هجرة شمال . جنوب"، وهي هجرة مضادّة للهجرات التي تمت ما بعد إعلان استقلال البلدان المغاربيّة.

وفي ظلّ استحضاره لتقرير " "CNDHبخصوص السياسة الحكوميّة المغربيّة الجديدة تجاه الهجرة والمهاجرين بالمملكة، وما أسفرت عنه من تسوية أوضاع الإقامة لعدد كبير من الوافدين على "العيش المغربيّ"، قال اليزمي إن التفكير منصب، حاليا، في سياسة لإدماج المنخرطين في هجرة "جنوب . جنوب" التي يعرفها المغرب، وأضاف: "الإدماج يعني العمل .. وأمام التحاق 200 ألف شاب مغربيّ بسوق الشغل، كمعدّل سنويّ، فإننا نعي وجود اعتبارات عديدة ينبغي استحضارها خلال السير ضمن هذا التوجّه".

"التعدّد يمكنه أن يكون مثمرا، كما بمقدوره أن يبصم على سوء كبير .. فالتعدد قد يصل، في بعض الأحيان، إلى حد المطالبة بالانفصال، وهو ما يملي وجوب استحداث تدابير ديمقراطيّة .. ومن جهة أخرى ينبغي، بكل تأكيد، أي يجري إبعاد السياسات عن الارتهان بالهوياتيّة"، يختم إدريس اليزمي عرضه، وهو يعلن موقفه مشابها لرواية "المتشائل" التي بصم عليها إميل حبيبيّ.

http://www.hespress.com/orbites/296090.html

أمنستي تقدم تقريرا أسود عن حقوق الإنسان بالمغرب

هسبريس- الشيخ اليوسي الأربعاء 24 فبراير 2016 - 14:45

قدمت منظمة العفو الدولية- فرع المغرب تقريرها السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، حيث اعتبرت أن المملكة عرفت، خلال العام الماضي، "تراجعا كبيرا في مجال الحريات الأساسية"، على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها.

وشددت "أمنستي"، خلال الندوة التي خصصتها صباح اليوم الأربعاء لتقديم تقريرها السنوي حول وضعية حقوق الإنسان، على أن الهيئات الحقوقية التي انتقدت سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان قد تعرضت للمضايقات من قبل السلطات، التي منعتها من تنظيم فعالياتها الجماهيرية، واجتماعاتها الداخلية، "وغالبا ما كان يتم ذلك بصورة غير رسمية عبر تحذيرات شفوية أو باستخدام قوات الأمن لسد السبل أمام من يريدون الوصول إلى أماكن الفعاليات"، كما أنها وضعت قيودا على الأنشطة البحثية من جانب المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، ومنها منظمة العفو الدولية، ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" الأمريكية، بالإضافة إلى المعهد الدولي للعمل اللاعنفي.

واستمرت السلطات، على حد تعبير التقرير، في منع التسجيل القانوني لعدد من منظمات حقوق الإنسان، وفي نهاية العام الماضي، ظل 41 من أصل 91 فرعا محليا للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بدون تسجيل وفي وضع غير قانوني، بسبب رفض السلطات قبول تسجيلها أو إعطاء إيصالات بتسلم ملفاتها.

التقرير تحدث عن محاكمة صحافيين رأت السلطات أنهم أهانوا شخصيات عامة ومؤسسات الدولة وسِجّل الحكومة في مجال حقوق الإنسان، وأدانت بعضهم بتهم حق عام، "ويبدو أنها ملفقة، واستمرت السلطات في تضييق الخناق على دعاة حقوق الإنسان والناشطين والفنانين، وأخضعت بعضهم للمقاضاة وتقييد حرية التنقل"، تؤكد منظمة العفو الدولية.

أما بخصوص حرية التجمع، فقد سجل التقرير أن قوات الأمن قامت بفض احتجاجات نظمها مدافعون عن حقوق الإنسان وناشطون سياسيون، باستخدام القوة أحيانا، وتم إلقاء القبض على بعض المحتجين وتغريمهم وسجنهم، حيث أصدرت محكمة في وارززات حكما بالسجن لمدة ثلاث سنوات على مصطفى فاسكا وعمر حوران عقب إدانتهما بتهم شملت السرقة واستخدام العنف وتكوين عصابة إجرامية، عقب مشاركتهما في مظاهرات احتجاجية، بالإضافة إلى منع ثلاثة أعضاء من جماعة العدل والإحسان من السفر، وكذا إلقاء القبض على 80 من أعضاء وأنصار حزب النهج الديمقراطي أثناء محاولتهم المشاركة في مسيرات وتوزيعهم منشورات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات الجماعية والجهوية الماضية.

وكشف تقرير "أمنستي" أن السلطات استهدفت الناشطين الصحراويين الذين دعوا إلى حق تقرير المصير في الصحراء، أو أبلغوا عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وقامت بفض التجمعات بالعنف، "وغالبا باستخدام القوة المفرطة ومحاكمة المحتجين، وخاض بعض السجناء الصحراويين إضرابا عن الطعام احتجاجا على التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة"، يضيف التقرير، مؤكدا أن السلطات قيدت إمكانية وصول الصحافيين الأجانب والنشطاء إلى الأقاليم الصحراوية، حيث منعت بعضهم من الدخول، وطردت آخرين.

أما بخصوص التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، فإن السلطات، بحسب التقرير، لم تضمن توفير الحماية للموقوفين والسجناء من التعذيب، ولم

تقم بإجراء تحقيقات عاجلة في مزاعم التعذيب أو ضمان مساءلة مرتكبيه، ذلك أنه في شتنبر الماضي، أغلقت السلطات التحقيق في مزاعم التعذيب الذي تعرض له علي عراس، والذي كان قد فتح في ماي من سنة 2014، إثر قرار أصدرته لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وظل عراس خلف القضبان على الرغم من دعوات الفريق العامل للأمم المتحدة، ولم يتلق ردا من محكمة النقض بعد مرور نحو ثلاث سنوات على تقديمه دعوى استئناف.

وشدد إدريس حيدار، رئيس المكتب التنفيذي لمنظمة العفو الدولية– فرع المغرب على أن السلطات المغربية لم تتوقف عن قمع منتقديها ومضايقة الجمعيات وتفريق المظاهرات الاحتجاجية بالقوة، موردا أن هناك أنباء عن التعذيب، وأن النساء تواجه التمييز، كما أن المهاجرين، على حد تعبيره، تعرضوا للعنف، داعيا الحكومة إلى الالتزام بحرية تكوين الجمعيات والتوقف عن مضايقة الحقوقيين.

في السياق ذاته، حذّر محمد السكتاوي، مدير فرع "أمنيستي" المغرب، من تقويض منجزات حقوق الإنسان التي بناها المغرب في مجال العدالة الانتقالية، داعيا الحكومة إلى حماية هذه الحقوق بأعمال ملموسة "عِوَض الخرجات التسويقية للحكومة"، على حد تعبيره.

ودعا المتحدث ذاته إلى فتح الباب أمام الصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان، لكي يقوموا بعملهم، مطالبا رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، بتحصين الحقوق، وتركيز الاهتمام على التحديات التي تواجه المغرب، خاصة في مجال الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بدل مواجهة المنظمات الحقوقية.

وتابع السكتاوي أن التعذيب موجود بالمغرب، وذلك بشهادة عدد من المؤسسات الرسمية، **كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والإدارة العامة للأمن الوطني التي فتحت تحقيقات في الموضوع، و"نبحث عن تبديد الظلام عن كل ما قد يسيء إلى صورة المغرب".

في سياق آخر، أورد التقرير أن العلاقات الجنسية بالتراضي بين أشخاص من الجنس نفسه تعتبر جريمة، مضيفا أن محكمتين في وجدة والرباط أدانتا أربعة رجال بتهم شملت الفاحشة وممارسة أفعال جنسية مثلية، وحكمتا عليهم بالسجن ثلاث سنوات، حيث تساءل السكتاوي، في هذا الإطار، عن الأسباب التي تبقي هذه القضايا الإنسانية طابوهات في المغرب، مشددا على أن حرية الإنسان يجب أن تبقى أولوية وفوق كل اعتبار.

http://www.hespress.com/politique/296120.html

الهايج يراسل الحكومة لفتح تحقيق بشأن أوضاع معتقلي السلفية الجهادية بعدد من السجون

سليمان الخداش كتب يوم الثلاثاء 23 فبراير 2016 م على الساعة 12:16

طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من رئيس الحكومة، وزير العدل والحريات **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** « التدخل العاجل من أجل الاستجابة للمطالب التي وصفتها بالمشروعة لمعتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية بعدد من السجون ».

ودعت الجمعية في رسالة لها توصل « فبراير.كوم »بنسخة منها إلى « فتح تحقيق عاجل بشأن ما يتعرض له هؤلاء المعتقلون من ممارسات لا إنسانية »، تشكل حسب تعبير الرسالة انتهاكا صريحا لاتفاقية مناهضة التعذيب وكل ضروب سوء المعاملة، المصادق عليها من طرف المغرب، وللقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الصادرة عن الأمم المتحدة، وللقانون المنظم للسجون 23/98، قصد إنصاف المعتقلين ووضع حد للإفلات من العقاب ».

وقالت الجمعية حسب الرسالة ذاتها الموجهة إلى كل من رئيس الحكومة ووزير العدل والحريات و رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان « أنها تتابع بقلق بالغ، ما تنشره بعض الجرائد الوطنية والمواقع الالكترونية، أو ما تحمله عدد من البيانات التي تتوصل بها من العائلات، أوالتي تعممها اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، حول انخراط العديد من معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية في مجموعة من السجون، في أشكال احتجاجية متنوعة، بدءا بتوجيه شكايات للمسؤولين، مرورا بخوض إضرابات لا محدودة أو إنذاريه عن الطعام، أو بإقدام البعض منهم على خياطة أفواههم، أو شرب سائل التنظيف « جافيل »، وذلك من أجل لفت انتباه المسؤولين إلى مطالبهم العادلة والمشروعة »، وهو ما قابلته إدارة السجن وفق نص الرسالة بالتهديد والوعيد والقمع، وإنزال العقوبات الانتقامية كتنقيل البعض إلى سجون بعيدة عن أسرهم، عوض فتح الحوار والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة »حسب تعبير الرسالة ذاتها .

إلى ذلك دعت الجمعية رئيس الحكومة، وزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، « من أجل التدخل العاجل قصد حماية الحق في الحياة المنصوص عليه في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف المغرب، وكذا في الدستور المغربي في مادته العشرين بالنسبة للمضربين عن الطعام، وبالإسراع في إلزام المسؤولين المعنيين بالتعاطي الايجابي مع المطالب المشروعة للمعتقلين المضربين عن الطعام، والتدخل العاجل لدى المندوب العام للسجون، لحمل الإدارات المحلية على وقف التضييق والتعسف ضدهم، واحترام حقوقهم و كرامتهم وكرامة عائلاتهم ».

http://www.febrayer.com/328204.html

طرح دراسة حول الإطار التشريعي لفيروس "سيدا" في المغرب

الثلاثاء ,23 شباط / فبراير 2016 الرباط–سناء بنصالح

تنظم منظمة حقوق الإنسان، ورشة عمل لتقديم دراسة حول البيئة التشريعية والتنظيمية المتصلة بفيروس نقص المناعة، الخميس، في إطار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا التي أطلقتها الوزارة، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا،

وتهدف هذه الورشة إلى عرض نتائج الدراسة المنجزة في الموضوع، والوصول بشكل متفق عليه إلى توصيات، من أجل الحد من عرقلة وصول الأشخاص المتعايشين مع داء السيدا أو الأكثر عرضة للإصابة به إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، فضلا عن تحديد الآليات والطرق الكفيلة بضمان انخراط الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية في تبني هذه التوصيات.

وتم إنجاز هذه الدراسة وفقا لمقاربتين قائمتين، من جهة، على تحليل الترسانة القانونية المغربية، ومن جهة أخرى، استنادا إلى دراسة تصف العوائق التي تحول دون وصول الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري "السيدا"، والأشخاص الأكثر عرضة لخطر الإصابة إلى الخدمات العمومية.

وأشرف على إنجاز هذه الدراسة اللجنة الخاصة المكلفة بإعمال النتيجة الفاعلة رقم 2 للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا، والمتعلقة بتعزيز الحماية القانونية لحقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة المكتسب. وقد انبثقت هذه اللجنة الخاصة عن **اللجنة الوطنية متعددة القطاعات (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، القطاعات الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا..)** بحيث عملت على وضع أهداف هذه الدراسة وعبأت المساعدة التقنية وعملت على تخطيط المهام ومتابعة مختلف مراحل التنفيذ.

وتمثلت أهداف الدراسة في: تحليل آثار القوانين وكيفية تطبيقها على جهود مواجهة داء السيدا خاصة الولوج لخدمات الوقاية والعلاج والدعم ومنع التمييز؛ دراسة مدى ملاءمة النصوص القانونية المتصلة بداء السيدا للمعايير الدولية والإقليمية القائمة؛ تقييم العوائق التي تحول دون وصول الأشخاص المتعايشين مع داء السيدا إلى الخدمات العمومية؛ بلورة توصيات ومقترحات كفيلة بتعزيز إطار تشريعي ملائم لمواجهة السيدا.

يُذكر أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والسيدا، التي تم إعدادها في إطار مقاربة تشاركية، تهدف إلى وضع إطار متسق للعمل والبرمجة يعتمد على مقاربة حقوقية من أجل الحصول على استجابة فعالة للوباء، يتم من خلالها تخفيف التمييز والوصم، والمحافظة على حقوق الفئات السكانية الأكثر عرضة لخطر الإصابة والمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري/ السيدا، كما تهدف إلى مواكبة المخطط الاستراتيجي الوطني الذي اعتمدته وزارة الصحة لمكافحة السيدا 2012 – 2016.

http://www.almaghribtoday.net/news/titles/%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

بشرى للمعتقلين المعاقين بالسجون المغربية

وحيد مبارك آخر تحديث 23 فبراير 2016 | 2:58 مساءً

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج اليوم الثلاثاء، 23 فبراير 2016، **أنها بمعيّة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصدد إعداد خطة مشتركة لإرساء آليات وإجراءات كفيلة بتحسين ظروف اعتقال النزلاء الذين يعانون من إعاقات مختلفة**، وذلك انطلاقا من القناعة الراسخة لديهما بتمتيع هذه الفئة بكامل حقوقها، وتمكينها من الخدمات الواجبة وتوفير الضمانات الكفيلة بترسيخ هذه الحقوق والخدمات قانونا وممارسة.

واعتبرت المندوبية أن هذه الخطوات تستند إلى المقتضيات الدستورية، التي تؤكد على ضرورة السهر على إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية حركية، أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتيعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع، وإلى الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في هذا الإطار وانخراطها التام والإرادي في المنظومة الحقوقية الدولية، مشددة على أن اجتماعات تشاورية وتنسيقية عقدت في هذا الصدد مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما عمّمت المندوبية دورية في الموضوع على جميع المديرين الجهويين ومديري المؤسسات السجنية، التي تحثهم على إيلاء هذا الموضوع العناية اللازمة واعتماد كل الإجراءات الكفيلة بتمتيع هذه الفئة من النزلاء من حقوقهم الأساسية والاستجابة لحاجياتهم الخصوصية بما يتلاءم وروح القانون .

http://anwarmedia.ma/%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%89-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA/

داخل المعرض الدولي للكتاب في يومه الأخير .أساتذة متدربون يحتجون

الثلاثاء 23 فبراير 2016.

احتج العشرات من الأساتذة المتدربون داخل المعرض الدولي للكتاب، في يومه الختامي، ضمن حملتهم الاحتجاجية في المرافق العمومية والأحياء الشعبية والأسواق.

وبحسب موقع " العمق المغربي " فإن المحتجين نظموا مسيرة جابت أروقة المعرض، كما نظموا **وقفة صامتة أمام رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واضعين كمامات على أفواههم مع لافتات تطالب بـ"إسقاط المرسومين"**.

وكان الأساتذة المتدربون بالبيضاء، قد نظموا مسيرة احتجاجية أمام بوابة المعرض الدولي للكتاب، مساء الخميس المنصرم، قبل أن تتدخل السلطات الأمنية لتفريق المسيرة، مما أسفر عن إصابات في صفوف المحتجين.

و يستمر الأساتذة المتدربون في تنظيم وقفات ومسيرات احتجاجية بالأحياء الشعبية والأسواق، وذلك ضمن برنامجهم الاحتجاجي، فيما كان مجلسهم الوطني قد دعا إلى المشاركة في الإضراب الذي دعت له النقابات يوم 24 فبراير.

http://manabirpress.com/societe/19929.html

"المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج" و"المجلس الوطني لحقوق الإنسان": خطة مشتركة لتحسين ظروف اعتقال الاشخاص الذين يعانون من اعاقة طقبا للالتزامات الدولية

الثلاثاء, 23 شباط/فبراير 2016 13:09

جاء في بلاغ مشترك للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه "استنادا على المقتضيات الدستورية التي تؤكد على ضرورة السهر على "إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية حركية أو عقلية** وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتيعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع"، تقرر اعداد خطة مشتركة لإرساء آليات وإجراءات كفيلة بتحسين ظروف اعتقال هذه الفئة من النزلاء، طقبا للالتزامات الدولية للمملكة المغربية في هذا الإطار وانخراطها والتام والإرادي في المنظومة الحقوقية الدولية.

واشار نفس المصدر إلى، انه في إطار التعاون المشترك بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، واستنادا إلى الاجتماعات التنسيقية والتشاورية بين الطرفين ،

عممت المندوبية العامة لادارة السجون، مذكرة في الموضوع على جميع المديرين الجهويين ومديري المؤسسات السجنية تحثهم على إيلاء الموضوع العناية اللازمة وعلى اعتماد كل الإجراءات الكفيلة بتمتيع هذه الفئة من النزلاء بحقوقهم الأساسية والاستجابة لحاجاتهم الخصوصية بما يتلاءم وروح القانون وكذا الإمكانيات المتاحة والأهداف المنشودة.

http://www.hadatcom.com/index.php/agence/5629-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%B8%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%B7%D9%82%D8%A8%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.html

Siel : Plus de 25 000 personnes ont visité le stand du CNDH organisé sous le thème « Handicap, droits et citoyenneté »

Plus de 25 000 personnes ont visité le stand du CNDH à la 22ème édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL) organisée du 12 au 21 février 2016 à Casablanca.

Organisé sur le thème « Handicap, droits et citoyenneté », le stand du CNDH a accueilli durant 10 jours une soixantaine d'activités, faisant appel à plus de 260 intervenants nationaux et internationaux dont plus de 150 en provenance de 24 pays (Jordanie, Australie, Italie, Brésil, Portugal, Bulgarie, Turquie, Bénin, Tunisie, Rwanda, Salvador, Sénégal, Iraq, Gabon, Ghana, Kenya, France, Palestine, Lybie, Egypte, Mexique, Grande-Bretagne, Niger, Etats-Unis d'Amérique), indique un communiqué du CNDH.

D'une superficie de 360 m², le stand a proposé une programmation riche et diversifiée sur trois espaces (débats, bibliothèque, espace animation) dont des séances de formation à la lecture sonore et le braille assurées par l'association Rouâa/Visions (Rabat) au bénéfice de plus de 400 personnes.

Le CNDH a par ailleurs organisé plusieurs activités parallèles dont la journée handisport qui a rendu hommage à 16 athlètes marocains de plusieurs disciplines sportives paralympiques et spécial olympiques (Tennis, Badminton et athlétisme), un atelier d'animation au profit des enfants et les journées Cinéma et handicap organisées à Rabat avec l'association Handifilm, et qui a drainé plus de 500 spectateurs.

Le Conseil a également organisé un Atelier international sur le mécanisme de protection des personnes en situation de handicap en présence d'experts et de représentants de plusieurs Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) qui ont passé en revue les bonnes pratiques et les expériences des institutions du Sénégal, du Ghana, du Mexique, du Gabon et de la Jordanie.

http://www.barlamane.com/fr/siel-plus-de-25-000-personnes-ont-visite-le-stand-du-cndh-organise-sous-le-theme-handicap-droits-et-citoyennete/

خطة مشتركة لتحسين ظروف اعتقال ذوي الاحتياجات الخاصة

مجتمع23-02-2016

قررت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، **بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إعداد خطة مشتركة، تهم تحسين ظروف اعتقال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة**. وأكد بلاغ مشترك للمندوبية العامة لإدارة السجون والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الخطة المشتركة بين الجهتين، ستحاول إرساء آليات وإجراءات كفيلة بتحسين ظروف اعتقال الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية أو حركية أو عقلية.

وأضاف نفس المصدر أن المندوبية العامة لإدارة السجون، عممت دورية على جميع المديرين الجهويين ومديري المؤسسات السجنية، من أجل الحث على الاهتمام بفئة النزلاء الذين يحتاجون معاملة تستجيب لحاجاتهم الخصوصية "بما يتلاءم وروح القانون وكذا الإمكانات المتاحة والأهداف المنشودة".

وحسب ما ورد في البلاغ، فإن هذا القرار اتخذ استنادا إلى المقتضيات الدستورية التي تؤكد على ضرورة السهر على "إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية أو حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتيعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع".

http://www.alkhabarpress.ma/24846.html

سكان قبيلة بزاكورة يشتكون ظلم السلطة بطاطا للصبار

الثلاثاء 23 فبراير 2016 - 20:15

وجهت قبيلة "الكرازبة" بمنطقة الفايجة الواقعة بين إقليمي زاكورة وطاطا، **رسالة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، تطلب من خلالها زيارة المعتصم الذي أقاموه منذ نهاية شهر يناير الماضي**، ضدا على ما تعرضوا له من ترامي على أراضيهم السلالية من طرف قبيلة أخرى تسمى أولاد هلال، "الذين دفعهم الجشع والطمع إلى السطو على هذه الأراضي واكترائها لفلاحين كبارخارج المنطقة لزراعة فاكهة البطيخ الأحمر وبشكل غير قانوني"، وفق ما ذكره بلاغ للقبيلة.

وأوضح البلاغ الذي توصلت "العمق المغربي" بنسخة منه، أن السلطة المحلية والإقليمية بإقليم طاطا التي يقع تحت نفوذها المجال الترابي لمنطقة الفايجة التي تم فيها إقامة المعتصم، "لم تكلف نفسها حتى الحضور إلى عين المكان على اعتبار أن المنطقة معزولة؛ وفي اعتقادهم أن صوت المعتصمين لن يصل إلى أحد"، ملحين على الصبار بـ "الحضور والوقوف على هذه الأوضاع اللاإنسانية والحاطة من الكرامة، ولفضح المستور وكشف كل مناورات السلطة التي تتلاعب بذمم وكرامة الشرفاء من هذا الوطن".

وعبر البلاغ عن امتعاض سكان قبيلة "الكرازبة" رجالا ونساء وشيوخا وأطفالا مما وصفوه بـ "ظلم" السلطة، "التي تمارس علينا أشكال العنف الرمزي والمادي المتمثل تارة في الاستخفاف بمطالبنا وتارة بالتهديد المباشر المتمثل في إرغام المعتصمين على العدول عن هذا الاعتصام وإلا ستلفق لهم محاضر مجانية"، وفق لغة البلاغ، الذي أوضح أيضا أن المعتصمين يعيشون ظروفا حاطة بالكرامة، بعد إقدام السلطة المحلية عل نزع خيامهم وتركهم يبيتون في العراء حيث الظروف الطبيعية جد قاسية وخصوصا في ظل موجة البرد القارس التي تعرفها المنطقة بالإضافة إلى الرياح والأمطار.

يشار أن القبيلة دخلت في اعتصام مفتوح منذ 29 يناير 2016، بمنطقة الحاسي لصفر والمنطقة المسماة بـ "بيا" التي تبعد عن زاكورة بحوالي 85 كلم في اتجاه فم زكيد، وذلك للاحتجاج على ترامي قبيلة أولاد هلال على أراضيهم، متهمين السلطات المحلية والإقليمية ممثلة في عامل طاطا وقائد قيادة الوكوم ورئيس دائرة فم زكيد باستعمال جميع الوسائل بما فيها "الطرق "الإغرائية ومحاولة زرع الفتنة بين المعتصمين واتهام بعض الشباب بالتحريض على العصيان" من أجل فك اعتصامهم.

ومن داخل المعتصمين تم تعيين لجنة مكونة من نواب أراضي الجموع التابعة لقبيلة الكرازبة وأعيانها وكلفوها بمهمة نقل قضيتهم إلى وزير الداخلية، حيث من المنتظر أن يسلموه شكاية في الموضوع، تدعوه القبيلة إلى التدخل العاجل من أجل إيقاف ما أسموه "هجمة الترامي على أراضيهم من طرف قبيلة أولاد هلال"، خصوصا بعد تخادل وتواطؤ قيادة الوكوم وعمالة طاطا في القضية، حسب قولهم.

http://www.al3omk.com/detail/6660/skn-qbyl-bzkwr-yshtkwn-zlm-lslt-btt-llsbr

آخر ساعة

66/14

التدخل. للاستجابة لمطالب معتقلي السلفية الجهادية

طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان السلطة الحكومية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالتدخل من أجل الاستجابة لمطالب معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية بعدد من السجون. وقالت الجمعية في بيان توصلت" آخر ساعة" بنسخة منه، إنها تتابع بقلق ما تنشره بعض وسائل الإعلام الوطنية، أو ما تحمله عدد من البيانات التي تتوصل بها من العائلات، أو التي تعممها اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، حول انخراط العديد من معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية في أشكال احتجاجية متنوعة؛ بدءا بتوجيه شكايات للمسؤولين، مرورا بخوض إضرابات لا محدودة أو إنذاريه عن الطعام، وذلك من أجل لفت انتباه المسؤولين إلى مطالبهم. ودعت الجمعية إلى التدخل قصد حماية الحق في الحياة المنصوص عليه في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف المغرب، وكذا في الدستور المغربي. ●

Un plan pour améliorer les conditions des prisonniers handicapés au Maroc

Elaborer un plan pour améliorer les conditions de détention des handicapés physiques sensorimoteurs et mentaux, telle est la décision prise par la **Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).**

En relation avec cette décision, qui a été prise sur la base de réunions de coordination et de concertation entre les deux parties, une circulaire a été adressée à tous les directeurs régionaux et les directeurs des établissements pénitentiaires indique mardi 23 février 2016 un communiqué conjoint des deux institutions.

Selon la même source, cette circulaire appelle à adopter toutes les mesures susceptibles de faire bénéficier ces personnes de leurs droits fondamentaux et de répondre à leurs besoins spécifiques conformément à l'esprit de la loi, et selon les ressources disponibles et les objectifs escomptés.

Pour rappel, cette décision a été prise sur la base des dispositions constitutionnelles ainsi que sur la base des engagements internationaux du Royaume et son adhésion totale et volontariste au système international des droits de l'Homme.

http://aujourdhui.ma/societe/un-plan-pour-ameliorer-les-conditions-des-prisonniers-handicapes-au-maroc

Le Pr. Kamal Hechoumi élu vice-président du réseau des cliniques juridiques

Kamal Hechoumi, professeur-chercheur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales d'Ain Sbaâ, relevant de l'Université Hassan II Casablanca, vient d'être élu vice-président du Réseau des cliniques juridiques. Cette élection est intervenue en marge d'une conférence internationale qui s'est tenue à Paris sous le thème "A qui appartient le droit ?", à l'initiative de l'Ecole de droit "SciencesPo" relevant de la Faculté des sciences politiques de Paris, apprend-on lundi auprès de l'Université Hassan II. Le Maroc est le seul pays maghrébin à s'être engagé dans l'expérience des cliniques juridiques, et ce grâce à un partenariat avec la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat. La première clinique juridique au niveau de la région du Grand Casablanca a été lancée récemment à l'Université Hassan II avec pour objectif principal le renforcement de la culture des droits de l'Homme au sein des établissements de l'enseignement supérieur, indique-t-on de même source, notant que d'autres cliniques juridiques seront lancées prochainement dans d'autres facultés au Maroc. S'inspirant des Law Clinics américaines, le concept des cliniques juridiques au sein des Facultés de droit consiste en la diffusion de méthodes d'enseignement interactif, à travers le perfectionnement des compétences professionnelles des étudiants et l'amélioration de leurs capacités communicationnelles avec la société. Le concept vise également la sensibilisation dans le domaine juridique au profit des catégories vulnérables.

Elaboration d'un plan conjoint pour améliorer les conditions de détention des personnes souffrant de handicap

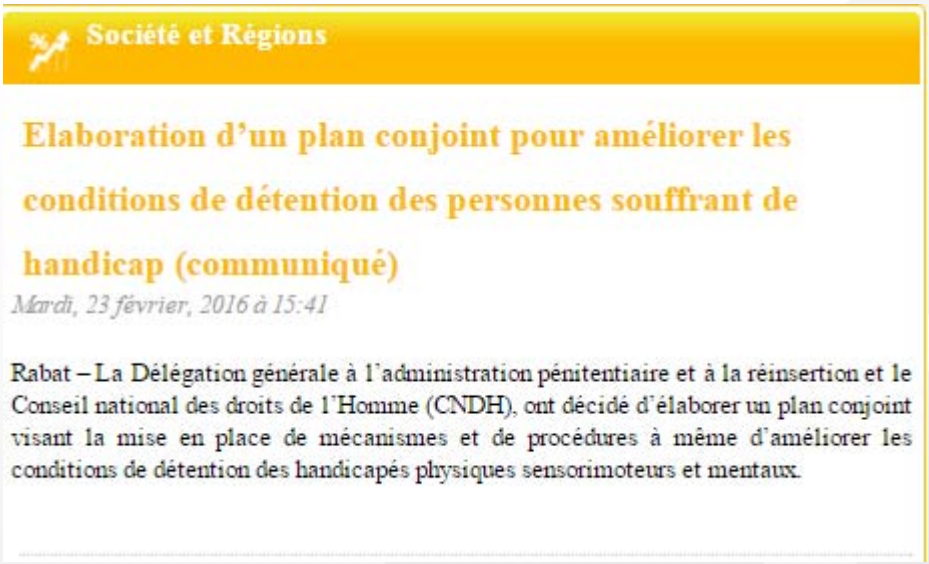

Société et Régions

Elaboration d'un plan conjoint pour améliorer les conditions de détention des personnes souffrant de handicap (communiqué)

Mardi, 23 février, 2016 à 15:41

Rabat – La Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ont décidé d'élaborer un plan conjoint visant la mise en place de mécanismes et de procédures à même d'améliorer les conditions de détention des handicapés physiques sensorimoteurs et mentaux.

http://www.mapexpress.ma/actualite/societe-et-regions/elaboration-dun-plan-conjoint-ameliorer-les-conditions-detention-personnes-souffrant-handicap-communique/

25 ألف زائر توافدوا على رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للنشر والكتاب

23/02/2016

–خاص – فطومة نعيمي 25 ألف شخص زاروا **رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى 10 أيام من حياة الدورة ال22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدارالبيضاء**، التي انتهت يوم الأحد 21 فبراير 2016. رواق المجلس، وعلى امتداد أيام الدورة، احتضن ما يناهز 60 نشاطا تمحورت حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحملت شعار «إعاقة، حقوق ومواطنة». وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ أصدره بهذا الشأن، أن الأنشطة ال60، عرفت مشاركة أزيد من 260 متدخلا مغربيا ودوليا منهم 150 متدخلا من 24 بلدا هي الأردن، أستراليا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، تركيا، البنين، تونس، رواندا، السلفادور، السينغال، العراق، الغابون، غانا، كينيا، فرنسا، فلسطين، ليبيا، مصر، المكسيك، بريطانيا، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية. وصنع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالفعل الحدث ضمن فعاليات الدورة ال22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدرالبيضاء وتفوقت مشاركته لهذه السنة عن سابقاتها في الدورات السابقة للتظاهرة الثقافية الأبرز بالمغرب، من خلال برمجة مكثفة وغنية ومتنوعة، اقترحها رواقه،المقام على مساحة 360 مترا، على الزوار، و توزعت على 3 فضاءات (فضاء النقاشات، المكتبة وفضاء التنشيط) فضلا عن حصص للتكوين في مجال القراءة السمعية وتقنية برايل نظمتها جمعية «رؤى» واستفاد منها أزيد من 400 شخص. وفضلا عن الأنشطة المنظمة بالرواق، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان العديد من الأنشطة الموازية منها: يوم حول رياضات الأشخاص في وضعية إعاقة تم خلاله تكريم 16 رياضيا مغربيا من العديد من التخصصات الرياضية البرالمبية ومن الأولمبياد الخاص (التنس، كرة الريشة، ألعاب القوى...) بالإضافة إلى ورشة لفائدة الأطفال وكذا أيام السينما والإعاقة منظمة بمدينة الرباط بشراكة مع جمعية «هاندي فيلم» والتي حضرها أزيد من 500 متفرج. وخلال أيام المعرض، عملت اللجان الجهوية لحقوق الإنسان على تعبئة نحو 100 منظمة عاملة في مجال الإعاقة، لا سميا الشبكات الجهوية والجمعيات المحلية وجمعيات عائلات ذوي الإعاقة من مختلف جهات التراب الوطني. كما نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورشة دولية حول "الآلية المستقلة لتعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها ورصد تنفيذها" شارك فيها خبراء وممثلون عن العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتم خلالها استعراض الممارسات الفضلى في هذا المضمار وتجارب مؤسسات كل من السينغال وغانا والمكسيك والغابون والأردن. وعلى غرار كل سنة، جرى تنظيم مسابقة وطنية لتصميم رواق المجلس شارك فيها مهندسون معماريون مغاربة شباب (أقل من 40 سنة). وفي هذا الصدد فاز رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجائزة الكبرى ل«الرواق سهل الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة» الممنوحة من لدن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الثقافة. وكانت توزعت أنشطة الرواق على 5 فقرات يومية رئيسية هي: «ساعة لكل جهة»، «يوم وكتاب»، «النقاشات الكبرى»، «التزامات وممارسات» وفقرة «تكريم»، تناولت موضوع الإعاقة من جوانب مختلفة أبرزها: الإبداع والفن والأدب والإعاقة، التكوين والمواكبة الاجتماعية، الإعلام والإعاقة، تكلفة الإعاقة، الولوجيات (الحق في الوصول) والولوجية الرقمية، الإعاقة في المؤسسات السجنية، الإعاقة والسياسات العمومية المحلية، المشاركة السياسة للأشخاص في وضعية إعاقة، تجارب المجتمع المدني في مجال الإعاقة وطنيا ودوليا، الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، الصحة والحماية الاجتماعية، رياضات الأشخاص في وضعية إعاقة، التعليم الدامج، الإعاقة والهجرة، الإطار القانوني للإعاقة، الحق في الشغل وقابلية التشغيل، الأطفال والنساء والإعاقة. : ( ) ( ) ( )

http://www.devanture.net/news.php?id=424212

فعاليات المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء.. كبسولات M 2تنجح في خلق التوازن في تيماتها

12:12 - 23.02.2016

على هامش فعاليات المعرض الدولي للكتاب، قدمت القناة الثانية تغطية يومية، على شكل كبسولات حاولت أن تلامس جوانب من فعاليات الدورة .من خلال مواكبة مضامين الندوات والموائد المستديرة ،ومتابعة أنشطة ضيف شرف الدورة الإمارات العربية المتحدة.

وقد تمكن طاقم القناة الثانية المكون من المقدم بنداوود كساب، المخرج مضمون مصطفى وكاميرا مان أمين غيشات من خلق توازن بين في تغطيتهم،حيث لامسوا الجانب الحقوقي، **من خلال تغطية أنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ،الجانب الديني مع أنشطة الرابطة المحمدية لعلماء المغرب، في موضوع "القيم والنشأ"**، الوسيط ومؤسسات أخرى، الأمازيغية ،التراث الحساني كمكونات للهوية المغربية، بالإضافة الى التراث اليهودي.

الكبسولة خصصت فقراتها أيضا لوجوه غيبها الموت ،كعبد الهادي التازي، المسناوي، الطيب الصديقي، المرنيسي والعربي لمساري. وكان لها الفضل في تغطية أمسية شعرية عنوانها الحنين والشوق لذات زمان الأعمال الكاملة للشاعرين الوديع الاسفي وثريا السقاط حضور العائلة والأصدقاء، وتقديم توقعات لكتاب وشعراء، اختاروا فرصة تنظيم فعاليات المعرض الدولي للكتاب لتقديم منتوجاتهم.

EL (2)

لهذا كله يمكن القول ان البرنامج نجح بشكل كبير من خلال المدة الزمنية القصيرة المخصصة له، في أن يكون خفيف الظل على المشاهدين ،من خلال اختيار الصور الجميلة، واللقطات الجميلة، المعززة بموسيقى متناغمة مع موضوع الكبسولة.

http://www.journaux.ma/art-culture/22018

Le cheikh salafiste abou naim excommunie rachid belmokhtar et ahmed toufiq

TAKFIRISME - Après avoir excommunié, tour à tour, le premier secrétaire de l'Union socialiste des forces populaires (USFP) Driss Lachgar, le militant et intellectuel amazigh Ahmed Assid, **le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Driss Yazami** et la chaîne 2M (qu'il a taxé de chaîne sioniste), le prédicateur salafiste Abou Naim récidive. Dans deux vidéos postées lundi 22 février, le cheikh s'en prend aux ministres de l'Education et des Affaires islamiques, respectivement Rachid Belmokhtar et Ahmed Toufiq.

Ainsi, Abou Naim déclare que les deux ministres dirigent "des lobbys laïcs dans l'Education et les Affaires islamiques", et "ne craignent pas Dieu, et cherchent à plaire aux chrétiens, aux juifs et autres ennemis de l'Islam."

Pour Abou Naim, M. Benmokhtar est "un ministre ignorant éduqué par la France et la francophonie". Le cheikh avance, par ailleurs, que le ministre de l'Education "a été propulsé par la France, qui l'a protégé et lui a permis d'obtenir son poste ministériel."

Le prédicateur a également taxé d'"obscurantiste" la décision du ministre de l'Education d'enseigner certaines matières en langue française. Ahmed Toufiq, lui, est traité d'"extrémiste laïc", et d'"ennemi de la prédication."

Fatwas: que dit la loi?

La constitution dispose que le Conseil supérieur des Oulémas est le seul organisme religieux habilité à émettre des fatwas officielles.

En janvier 2014, le cheikh salafiste a été entendu par la police judiciaire avant d'être relâché. Il a été condamné en appel à un mois de prison avec sursis en juillet 2015, suite à des vidéos takfiristes.

Il y a quelques semaines, le Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) a saisi les ministres de la Justice et de la Communication afin de leur demander de prendre "les mesures nécessaires et pratiques pour mettre fin aux campagnes takfiristes et de dénigrement" menées par Abou Naim.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/02/23/abou-naim-ahmed-toufiq-_n_9298294.html

http://www.bladi.info/threads/cheikh-salafiste-abou-naim-excommunie.423913/

Les prisons marocaines devront s'adapter pour les détenus handicapés

Publication: 23/02/2016

HANDICAP - Les prisons devront améliorer les conditions de détention des handicapés physiques et mentaux. **C'est l'objectif visé par la Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion (DGAPR) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, qui ont élaboré mardi un "plan conjoint" pour adapter les conditions d'emprisonnement des détenus handicapés.

La DGAPR a ainsi adressé une circulaire à tous les directeurs régionaux et les directeurs des établissements pénitentiaires, leur demandant de prendre "toutes les mesures susceptibles de faire bénéficier ces personnes de leurs droits fondamentaux et de répondre à leurs besoins spécifiques conformément à l'esprit de la loi", indique mardi un communiqué des deux institutions.

Cette décision vise à améliorer les conditions de détention des handicapés physiques et à les "réhabiliter et intégrer dans la vie sociale et civile et faciliter leur jouissance des droits et libertés reconnus à tous", ajoute le communiqué.

Les initiatives en faveur des droits des handicapés se sont multipliées ces derniers mois. En octobre 2015, le chef du gouvernement Abdellilah Benkirane avait promis qu'un budget d'un milliard de dirhams serait alloué aux enfants handicapés.

Fin janvier, une proposition de loi déposée par le groupe parlementaire de l'Union constitutionnelle (UC) a été sortie du placard. Elle vise à garantir le droit à l'éducation aux enfants en situation d'handicap, et engage leurs tuteurs à les scolariser jusqu'à l'âge de 17 ans, soit deux ans de plus que les autres enfants.

Plus récemment, le roi Mohammed VI a lancé le 15 février la 18e édition de la campagne nationale de solidarité. Organisée jusqu'au 25 février par la Fondation Mohammed V pour la Solidarité, elle a pour thématique l'intégration professionnelle des jeunes en situation de handicap.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/02/23/prisons-maroc-detenus-handicapes_n_9299150.html?utm_hp_ref=maghreb&ir=Maghreb